

أهت الناس

ارتياح بقاعي بعد تنشيط الأجهزة الأمنية



أثناء تفتيش إحدى السيارات (أرشيف)

رجح مصدر أمني أن يكونوا من متعاطي المخدرات. التوقيفات المذكورة غيض من فيض العمليات الأمنية التي حصلت في عدد من القرى البقاعية، الأمر الذي خلق «حالة من الارتياح والاطمئنان لدى أهالي المنطقة وأصحاب المؤسسات التجارية»، بحسب ما أكد محمد الجمال عضو جمعية تجار بعلبك، الذي لفت إلى أن التنسيق بين القوى الأمنية وحملة التوقيفات من قبل كل الأجهزة، أثمرت تقليص عمليات السلب والسرقة، وعودة الحياة والاطمئنان إلى المدينة.

استخبارات الجيش السارقين، ولدى وصولهم إلى بلدة الشحيمية في سهل بلدة بدنايل، حصل اشتباك بين القوة والسارقين، تمكنت بعدها من توقيفهم، وعرف منهم شخص من آل إ. وآخر من عائلة أ. ح. وبموجب التحقيقات الأولية تبين أنهم يؤلفون عصابة سلب أموال وهواتف بقوة السلاح في البقاع الأوسط. وفي بلدة الحمودية دهمت قوة من الجيش منزلين لكل من المدعو ع. إ. والمدعوة ن. إ. وفيما لم تتمكن من توقيفهما، أوقف عدد من الأشخاص، وهم من مناطق لبنانية عدة غير بقاعية،

الأمنية إلى التحرك، بالإضافة إلى عملية خطف عضو مجلس إدارة معمل «ليبان ليه» أحمد زيدان، حيث تحركت القوى الأمنية بسرعة كبيرة، لتتوالى من بعدها فصول الإنجازات المتمثلة بتوقيفات بالجملة. فقد تمكنت دورية من مفرزة استقصاء البقاع منذ أيام من توقيف بعض المطلوبين في بلدة بريental، بجرائم مخدرات وسرقة وشيكات بدون رصيد. وعرف من الموقوفين كل من المدعو ر. و. ن. ح. (19 عاماً - سوري الجنسية) و. ع. ط. (32 عاماً) و. ع. ب. (53 عاماً)، وقد أحيل الموقوفون على الجهات الأمنية والقضائية المختصة.

وفي بلدة حوش الرافقة أوقف المدعو ع. ي. للاشتباه في قيامه بأعمال سرقة، بالإضافة إلى المدعو غ. ج. في بلدة بيت شاما والمطلوب بموجب أربع مذكرات توقيف بجرم شيكات من دون رصيد.

وتمكنت إحدى دوريات الأمن العام من توقيف المدعو ع. ز. من بلدة حدث بعلبك والمطلوب بموجب بلاغ بحث وتحزر. وفي السياق نفسه، على أثر إقدام ثلاثة أشخاص على سرقة سيارة من نوع هوندا بريلود من بلدة الكرك، لاحقت قوة من

مسؤول أمني في البقاع، تراجعت هذه العمليات إلى الصفر في الأيام الأخيرة، عازياً السبب إلى «توقيفات مهمة حصلت»، وخصوصاً توقيف عصابة سلب السيارات المؤلفة من امرأتين ورجل، كانوا يستقدمون سيارات أجرة إلى البقاع بقصد سلبها بواسطة أشخاص آخرين.

نقطة التحول بين الارتفاع الكبير في معدل الحوادث الأمنية، وحراك القوى الأمنية برزت بعد حالة الاستياء العارمة من الأهالي والتجار في مدينة بعلبك والقرى ضمن القضاء، والصرخة التي أطلقوها لدفع القوى



معدل الحوادث الأمنية التي شهدتها المنطقة تراجعت في الأيام الأخيرة إلى الصفر



سجل ارتياح واسع في البقاع بعد تكثيف الأجهزة الأمنية نشاطها في الآونة الأخيرة، ما انعكس تراجعاً كبيراً في عمليات السلب والسرقة التي سجلت أرقاماً غير مسبوقة في الأشهر الثلاثة الماضية

رامح حمية

على مدى الأسبوعين الماضيين، جهدت الأجهزة الأمنية على اختلافها، في القيام بعمليات دهم واسعة في عدد من القرى والبلدات البقاعية، أدت غالبيتها إلى توقيف عشرات المطلوبين للقضاء والمشتبه بهم في عمليات سلب وسرقة واتجار بالمخدرات، بالإضافة إلى ضبط سيارات مسروقة وأسلحة ومخدرات. حراك الأجهزة الأمنية وعمليات الدهم والتوقيف انعكست انخفاضاً لافتاً في معدل الحوادث الأمنية التي شهدتها المنطقة خلال الأشهر الثلاثة الماضية. ففي وقت تحطت فيه السرقات وعمليات السلب والخطف أكثر من مرة، بحسب إحصائية تقريبية

بورترية | أعدها محمد نزال

عصام سعيد

«صنديد» السجن قضي حكوميته و«حبة مسك»

لولا جمعية خيرية ومحامية متطوعة، لأمكن عصام سعيد، الذي أدين في جريمتين ارتكبتا في أثناء توقيفه، أن يبقى خلف القضبان مدى الحياة. 26 عاماً قضاها هذا اللاجئ الفلسطيني في السجن، منها 11 عاماً «زيادة» بسبب إغفال معاملة إدارية بسيطة

«لا لا ما بدني صورة». يرفض الفلسطيني عصام سعيد أن نلتقط صورة له. الكاميرا واحدة من الأشياء، الكثيرة جداً، التي يخافها. يرفض تصديق أن أحداً ما سيساعده، لأنه «ما حدا لحدا». عدتاً تذهب كل محاولات إقناعه. ما رأيك في عرض قضيتك على الدولة؟ «لا. الدولة ما بتعمل شي. ما حدا بيعمل شي». لماذا لا تجرب الأمر؟ «كيف بدني جزب وأنا شايف، وأنتم شايفين، إنو ما حدا بيعمل شي لحدا».

26 عاماً قضاها عصام خلف القضبان، منها 11 عاماً «بلا طعمة» لمجرد أن من لُقي في السجن في لبنان يصبح نسياً منسياً. دخل عصام، أو «الصنديد» كما لُقبه زملاؤه من نزلاء رومية، السجن يافعاً وخرج منه كهلاً. لم يجد على باب السجن أي جهة تنتظره أو تمذ له يد العون، أو حتى توصله إلى منزله الذي نسي الطريق إليه. بالنسبة إلى عصام وأمثاله، وفي لبنان حيث لا إعادة تأهيل ودمج في المجتمع، لا يعني الخروج من رومية إلا خروجاً إلى السجن الكبير. قضية عصام، «بساطة»، هي أنه قضي حكوميته في السجن مع «حبة مسك». و«حبة المسك» هذه هي 11 عاماً من السجن! كان في إمكان الرجل مغادرة رومية قبل 11 عاماً لو أن أحداً ما أجرى له معاملة إدارية بسيطة، هي عبارة عن إجراء قضائي سهل يدعى «إدغام الأحكام». هو، إذًا، «خطأ» كلفه قضاء أكثر من عقد من الزمن في السجن، وكان يمكن تجنبه لو أن المعنيين، من قضاة وسواهم، يزورون السجن باستمرار (كما يفرض القانون) ليتفقدوا شؤون أولئك الذين حكموا عليهم بالعيش في الزنازين.

الغريب في قضية اللاجئ الفلسطيني، أن الدولة اللبنانية في عز أيام الحرب الأهلية واختلاط الحابل بالبنابل، كانت «صاحبة» لاعتقاله عام 1985.

لم يحصر القانون مهمة التقدم بإجراء إدغام الأحكام بالمحامين، إذ يمكن أياً من أقرباء أو أصدقاء المحكوم عليهم القيام بذلك، لكن جرى العرف بأن يتولى المحامون هذه المهمة، نظراً إلى خبرتهم التي تسهل عليهم الغوص في دهاليز العدليات. طبعاً، إجراء الإدغام، مجاني (باستثناء بعض الرسوم). لكن حتى يستطيع أي كان إتمام معاملته في العدليات، بلا مبالغة، لا بد له من «وضع» 20 أو 30 ألف ليرة في جيب كل موظف قضائي تمر المعاملة عبره، لتسيير الأمور بسلاسة. هكذا هو العرف في إنجاز المعاملات في قصور العدل. وهذا ما واجهه من ساعدوا عصام سعيد في إجراء الإدغام قبل خروجه من السجن.

